موقف دول الطوق العربي من المشروع الصهيوني 1936 م–1948م

الباحث: نزار الطويل
معهد الدراسات العليا
جامعة ماردين أرتقلو- تركيا

الكلمات المفتاحية: دول الطوق، الثورة الفلسطينية، المشروع الصهيوني، مصر، سوريا، الأردن.

الملخص:

تتناول هذه الدراسة موضوعاً مهماً من مواضيع التاريخ السياسي في عصرنا الحديث، إذ تسلط الدراسة الضوء على فترة زمنية حساسة لبلد تهفت وتخفق له القلوب. كيف لا؟ وفلسطين العربية هي قضية كل إنسان عربي ومسلم. تهدف الدراسة إلى إبراز موقف دول الطوق العربي ولا سيما الموقفان الرسمي منه والشعبي من القضية الفلسطينية بشكل عام، ومن أحداث الثورات والانتفاضات التي قام بها الشعب الفلسطيني ضد الكيان الصهيوني بشكل خاص. ولتحقيق هذا الهدف قمت بتقسيم الدراسة إلى عدة مباحث تناولت كل منها الموقف الرسمي والشعبي لكل من الدول العربية: مصر وسوريا والمملكة الأردنية، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول هذه الدول كانت قد أقرت بعدم شرعية قيام الكيان الصهيوني، وأيدت حق الفلسطينيين في الدفاع عن أرضهم، وإقامة دولتهم على التراب الفلسطيني؛ وذلك لعدة اعتبارات منها الديني باعتبارهم جزءاً من الأمة الإسلامية واعتبار أرض فلسطين جزءاً من الأرض الإسلامية، بالإضافة إلى عامل الأمن القومي باعتبار أن قيام دولة يهودية يهدد أمنهم القومي ويضر بمصالحهم الاقتصادية.

موقف دول الطوق العربي من المشروع الصهيوني 1936م-1948م

لطالما كان هناك تساؤل مطروح فيما بين الدارسين عن موقف الدول العربية المجاورة لفلسطين من المشروع الصهيوني في فلسطين، وهل كانت هناك أيّة مواقف رسمية حول ما كان يحدث في فلسطين، وخاصة عند قيام الثورة الفلسطينية الكبرى عام 1936م، وهل كانت هناك ردود فعل شعبية عربية في هذه الدول وكيف كان شكلها، هذا ما سنحاول البحث عنه لعلنا نصل إلى الإجابة الوافية عن هذه التساؤلات.

سنتناول في هذا البحث مواقف هذه الدول على الصعيدين الرسمي والشعبي:

- الموقف المصري
- الموقف الأردني
- الموقف السوري

مشكلة الدراسة:

ما هو موقف دول الطوق العربي من المشروع الصهيوني في فلسطين، وهل كان للموقف الرسمي والشعبي دور في دعم النضال الفلسطيني ضد إقامة دولة يهودية على أرض فلسطين؟

أهداف البحث:

- التعرف على تطورات القضية الفلسطينية في فترة أحداث الثورة الفلسطينية 1936.
- إبراز المطامع الصهيونية في أرض فلسطين.
- التعرف على الموقف الرسمي لدول الطوق العربي من المشروع الصهيوني، والقضية الفلسطينية.
- التأكيد على الرفض الشعبي للوجود الصهيوني في فلسطين ودعم حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على التراب الفلسطيني.

منهجية الدراسة:

ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي لتحليل بعض النصوص الواردة في المصادر التاريخية واستخلاص النتائج منها. وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر واستنطاقها، كما ستعتمد الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي لوصف الوقائع والأحداث.

ووفقاً للمنهج المتبع ستقسم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة وقائمة بأهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها الدراسة.

المبحث الأول: موقف مصر من مشروع إقامة دولة صهيونية في فلسطين:

كانت مصر، حتى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل هذا القرن، محلاً لصراع فكري حاد، حول الهوية المصرية وآفاقها، إذ تصارعت فيها اتجاهات ثلاثة:

- **التيار الإسلامي**

- **التيار الليبرالي (التيار القومي المصري)**
- **التيار العروبي**

يلاحظ بعض المؤرخين اختلاط التيارين العربي والإسلامي، وتداخلهما في مصر، وهذا مفهوم باعتبار أن الدين الإسلامي يعود في أصوله إلى العرب وتبقى الرابطة بين التيارين واضحة، ومن هذا المنظور نرى أن الاهتمام المصري بالقضية الفلسطينية كان مدخله اسلامياً باعتبار فلسطين محلاً للمسجد الأقصى ولحائط البراق الشهير وهما مكانان لهما قداسة خاصة لدى المسلمين كافة، ولقد ساعدت تطورات القضية الفلسطينية على تبلور التيار العروبي واتساع نطاق تأثيره مع اتساع الإدراك بأبعاد الخطر الصهيوني وبترابط نظرية الأمن المصري - الفلسطيني، باعتباره أمناً مشتركاً حيث يرجع إلى كون فلسطين استراتيجياً هي بوابة مصر من ناحية الشرق: أتت عبرها كل الغزوات لمصر، ودارت فوق أرضها كل معارك تحرير مصر والمنطقة. [1]

المطلب الأول: الموقف الرسمي:

لقد كانت سياسة مصر الداخلية والخارجية متأثرة بطبيعة القوى المتصارعة داخل مصر ويتم التحكم بها من قبل البريطانيين حتى وفاة الملك فؤاد في نيسان (أبريل) 1936م [2] فلم يكن هناك اهتمام مصري واضح قبل اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى 1936م بالشأن الفلسطيني، فسياسة مصر الرسمية كانت سياسة عطف على العرب لا أكثر، وبسبب اشتغال مصر بمشكلاتها مع بريطانيا جعل سعد زغلول ومن بعده الساسة المصريين يرون أن صبَّ الجهود كلها في تحقيق استقلال مصر من ناحية وكسب ود بريطانيا وعدم الاصطدام معها بشكل مباشر من ناحية أخرى هو الذي سيحقق ذلك الاستقلال. [3]

ولكن بعد اندلاع الثورة الفلسطينية عام 1936م، بدأ الاهتمام المصري بالظهور شعبياً ورسمياً بالقضية الفلسطينية وبشكل واضح، وتعود دوافع التأييد المصري للقضية الفلسطينية إلى تفاعل ثلاثة عوامل هي:

- الدافع الديني: حيث إن الصورة التي استقرت في أذهان الشعب المصري هي صورة الجهاد المقدس ضد خطر صليبي بثوب جديد هو الثوب اليهودي ثم مساعدة الفلسطينيين باعتبارهم جزءاً من الأمة الإسلامية، وفلسطين باعتبارها جزءاً من الأرض الإسلامية.

- دافع الأمن القومي المصري: وهو الاعتقاد بأن قيام دولة يهودية يهدد أمنها القومي ويضر بمصالحها الاقتصادية.
- الدوافع الإنسانية والوقوف الطبيعي إلى جانب الحق: وهو اجتماع الآراء في مصر على عدم شرعية قيام الوطن اليهودي على أرض فلسطين وتشريد أبنائها.[4]

إن الحكومة المصرية لم تصدر أي تصريحات تستنكر فيها المشروع ولم تعرب عن موقفها تجاه المشروع حتى 20 تموز (يوليو) 1937م، عندما وجه الدكتور محمد حسين هيكل استجواباً في خطبته التي ألقاها في عصبة الأمم في 18 ايلول (سبتمبر) 1937م، والتي تناول فيها الأسباب التي دعت الحكومة المصرية إلى التدخل في المسألة الفلسطينية، ثم بين حجم الظلم والإجحاف الذي لحق بأهلها بسبب الإصرار على إنشاء دولة يهودية فيها، وأكد على رفض مصر كباقي الدول العربية لمشروع تقسيم فلسطين على اعتبار ما يلي:

- إن التقسيم ينافي حقوق العرب الطبيعية المقدسة، كما يتنافى أيضاً والعهد الذي قطعته بريطانيا للشريف حسين في بداية الحرب العالمية الأولى.
- إن التقسيم لا يحل مسألة السلام في فلسطين، كما أنه لا يمثل حلاً للمشكلة اليهودية العالمية.
- يؤدي التقسيم إلى إقامة دويلات مصطنعة غير صالحة للاستمرار، كما أنه يعمل على إقامة دولة على أساس ديني تجمع بين أقوام ينتمون إلى جنسيات مختلفة، الأمر الذي ترفضه مصر والعالم العربي.
- لا يقبل الرأي العام المسلم والمسيحي بنزع الأماكن المقدسة من أيدي العرب.

ويقول واصف غالي أن الحكومة المصرية ترى أن الحل العملي والممكن لتسوية تلك المشكلة يتلخص في عقد معاهدة تحالف بين بريطانيا وفلسطين على غرار المعاهدات المعقودة مع غيرها من الأقطار العربية وتضمن هذه المعاهدة المصالح البريطانية ومصالح الأقلية اليهودية، كما طالب بوجوب تحديد كل من الهجرة اليهودية، وحق اليهود في امتلاك الأراضي في فلسطين.[5]

المطلب الثاني: الموقف الشعبي:

كان اهتمام الصحف المصرية في الفترة محل الدراسة بقضية فلسطين أسبق بل وأعمق من اهتمام الأحزاب والتنظيمات السياسية وهذا راجع بالأساس إلى عدة أسباب منها

الارتباط المصلحي بين هذه الأحزاب الأرستقراطية البرجوازية من جهة، والبرجوازية اليهودية صاحبة النفوذ في مصر من جهة أخرى، وهو ما جعل الحكومة المصرية تقدم المساعدات للحركة الصهيونية، حتى حولت مصر إلى أحد المراكز الرئيسية للدعاية الصهيونية في العالم العربي، وكان الصهيونيون يلقون الرعاية والتسهيلات، من جانب الحكومة المصرية، بينما كان الفلسطينيون يُتلقون بالتهديد بالطرد، لمحاولاتهم إثارة مشاعر الشعب المصري، من خلال إقحام القضية الفلسطينية في قضايا الشعب المصري باعتبار القضية واحدة [6]

كان الرأي العام المصري واضحاً في التعبير عن موقفه تجاه فلسطين، عن طريق الصحافة الوطنية وعلى لسان الخطباء في المساجد ورجال الأزهر الشريف عن تضامنه الكامل مع الشعب الفلسطيني. [7]

كان الاهتمام المصري الشعبي بالقضية الفلسطينية فارضاً وجوده خلال العشرينات والثلاثينات، ولكنه تصاعد في الأربعينات وبلغ ذروته عام 1948، وكانت قضية البراق سنة 1929، أولى الحوادث الذي أثارت اهتمام الشعب المصري بالقضية الفلسطينية، وكانت المبادرة في ذلك الموقف للفئات الإسلامية في مصر، وخاصة "جمعية الشبان المسلمين التي كانت تقيم اجتماعاً سنوياً في ذكرى وعد بلفور، وتعقد المؤتمرات وتجمع التبرعات من أجل الشهداء الفلسطينيين. [8]

أثار صدور تقرير لجنة بيل الملكية 1937، موجة عارمة من السخط الشعبي تمثلت بعقد العديد من الاجتماعات وإرسال برقيات الاحتجاج والاستنكار لمشروع التقسيم، فقد عقدت اللجنة التنفيذية للدفاع عن فلسطين اجتماعاً في 10 تموز (يوليو) 1937م، واتخذت فيه عدة قرارات، منها رفض مقترحات اللجنة الملكية والنظر في مسألة فلسطين باعتبارها مسألة خطيرة يتوجب على كل مسلم الدفاع عنها، واعتبار الدولة اليهودية شوكة في قلب الدول العربية، كما أرسلت هدى شعراوي رئيسة الاتحاد النسائي المصري ثلاث رسائل بشأن صدور تقرير اللجنة الملكية الأولى إلى سيدات فلسطين عبرت فيها عن استنكارها لمشروع اللجنة الملكية، والثانية إلى السفير البريطاني مايلز لامبسون عبرت فيها عن استياء الاتحاد من السياسة الجديدة للحكومة البريطانية والمطالبة بالعدول عنها، وأما الثالثة فكانت إلى مصطفى النحاس تطالبه فيها بالإفصاح عن موقف الحكومة المصرية أسوة بالحكومات العربية، وعدم الوقوف على الحياد في هذا الأمر. [9]

يُذكر أن القضية الفلسطينية ومع بداية الثلاثينات كانت قد احتلت مساحةً كبيرةً من فكر ونضال الحركة الوطنية المصرية، فحزب الوفد أكبر الأحزاب المصرية تحرك باتجاه التبني الرسمي للفكرة العربية وأبدى اهتمامه بالقضية الفلسطينية. وتتالت الوفود المصرية التي سافرت إلى القدس وسائر بقاع فلسطين لدراسة الوضع على الطبيعة وإبراز روح التضامن مع الشعب الفلسطيني في محنته (رحلة محمد على علوية، رحلة أحمد زكي ورحلة عبد الحميد سعيد، للدفاع عن ملكية العرب لحائط البراق أمام اللجنة الملكية.... الخ). كما نشطت النقابات المهنية وخاصة المحامين والجمعيات في إرسال برقيات الاحتجاج وجمع التبرعات وعقد المؤتمرات لنصرة كفاح الجماهير الفلسطينية ولدعم الدعاوى المتصاعدة.[10]

وعلى المستوى الحزبي استنكرت الأحزاب المصرية عدا حزب الوفد الحاكم مشروع التقسيم وطالبت بالعدول عنه، فقد أرسل محمد محمود رئيس حزب الأحرار الدستوريين رسالة إلى اللجنة العربية العليا قال فيها: "أبناء مصر يشاركون أبناء فلسطين بلاد الأماكن المقدسة في الاحتجاج على تجزئة وطنهم وتمزيق فلسطين، ويطالب الحكومة التي برئاسة حزب الوفد باتخاذ الإجراءات من أجل مساندة عرب فلسطين".[11]

يرى الباحث أن هناك مجموعة عوامل بتضافرها قد جعلت العلاقة بين مصر وفلسطين قوية جداً؛ فقد امتزجت العوامل الدينية، والتاريخية، والجغرافية، والديمغرافية، والحضارية، والرأي العام، والأمن القومي لتشكيل هذه العلاقة. ومنذ مطلع القرن العشرين كان المشروع الصهيوني في صلب مشهد هذه العلاقة، ولعبت القضية الفلسطينية منذ نشوئها دوراً أساسياً في تطوير وتعميق الحس العربي لدى المصريين، كما أنّ نشوء نظام الدولة "الأمة" ونشوء "الأقطار" العربية كان عاملاً أساسياً في محطات العلاقة بين مصر والقضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: الموقف الأردني من مشروع إقامة دولة صهيونية في فلسطين:

المطلب الأول: الموقف الرسمي

لمعرفة دور الأردن في تاريخ الصراع العربي– الإسرائيلي لابد من التعرف على تطورات القضية الفلسطينية بعد ثورة 1936. فقد رأى الأمير عبد الله أن على العرب قبول قرار اللجنة الملكية لتقسيم فلسطين المعروف بتقرير لجنة بيل عام 1936، وكان الأمير يرى في ذلك تحجيماً وتطويقاً للخطر الإسرائيلي، وأن هذه الخطوة مرحلية لا سيما أن العرب في وضع

سيء وليس لديهم مقدرة على مجابهة المؤامرة الصهيونية – البريطانية في آن واحد ولذلك فضل منهجية خد وطالب، بدلاً من أن يكتفي بالرفض فقط[12]

كان الأمير عبد الله قد رحب باللجنة الملكية منذ إعلان الحكومة البريطانية عن نيتها إرسال هذه اللجنة لتقصي الحقائق في فلسطين، وقد ظهر ذلك من خلال رسالة كان قد أرسلها الأمير عبد الله للمندوب السامي، ولما وصلت اللجنة الملكية إلى فلسطين زار الأمير عبد الله اللجنة الملكية في القدس ودعاها إلى زيارة عمان وقد لبت اللجنة الدعوة، فقدم إليها الأمير عبد الله مذكرة، تحدث فيها عما يلي:

- عن علاقة فلسطين بالعرب والعروبة منذ أقدم الأزمنة.
- وبطلان مزاعم الصهاينة بالحق التاريخي بفلسطين.
- والأضرار الذي لحقت بالعرب بشأن التمهيد للوطن القومي.
- وإنشاء مملكة عربية مستقلة تشمل جميع ما ينسلخ عن الدولة العثمانية من دويلات العرب ومنها فلسطين. [13]

أثارت زيارة الأمير للَّجنة وحضورها إلى عمان نوعاً من الاستياء لدى اللجنة العربية العليا، مما دعا الأمير عبدالله إلى إرسال كتاب إلى الحاج أمين الحسيني يعاتبه فيه على ما نشرته جريدة اللواء المقدسية، الناطقة بلسان اللجنة العربية العليا من التعريض بالأمير وبرأيه في حل القضية الفلسطينية الذي سيقدمه للجنة التحقيق، موضحاً أن اللجنة الملكية لم يتقرر زيارتها إليه بصفتها اللجنة الملكية بل لأن اللورد بيل صديقه منذ عهد قديم، مؤكداً له أن هدفه هو الدفاع عن القضية بقوله: "إنني كنت أريد الإدلاء بالحجج والمجادلة عن الحق الذي لا مرية فيه". [14]

رغم كل المحاولات التي قام بها الأمير عبدالله من أجل الوساطة بين اللجنة العربية العليا وحكومة الانتداب، إلا أنها جميعاً باءت بالفشل، ويعود ذلك إلى أن الأمير لم يتمكن من الحصول على التزامات من الحكومة البريطانية تقنع الفلسطينيين بوقف الإضراب كالالتزام بوقف الهجرة، أو إنشاء حكومة وطنية واطلاق سراح المعتقلين[15]، وذلك لأن الحكومة البريطانية تعتقد أنها إذا ما وافقت على طلبات الأمير ستكون في موقف غير عادي، وأن ذلك سوف يشكل تعهداً محدداً لكل العرب، ومن هنا طلبت من المندوب السامي أن لا يفكر في إعطاء التزامات سواء بشكل محدد أو أثناء المناقشة، كما كان لتعنت اللجنة العربية العليا

واعتقادها أن الشعب الفلسطيني قادر في النهاية على الصمود أمام القوات البريطانية وهزيمتها دور في فشل وساطة الأمير، ومن هذه الأسباب أيضاً رفض المفتي لوساطة الأمير عبد الله لعدم ثقته به لاعتقاده بأن له أطماعاً في فلسطين، وأن له علاقات مع الصهاينة.[16]

وبعد صدور تقرير اللجنة الملكية في فلسطين في 7 تموز (يوليو) 1937م، لم يعلن الأمير عن رأيه رسمياً بمشروع التقسيم لا من خلال مذكرة أو من خلال بيان يوضح فيه الموقف الأردني الرسمي من هذا المشروع، وذلك لأن الأمير عبد الله كان يرى أن الشعب الفلسطيني هو المسؤول الأول وهو الذي يمثل نفسه، وهو الذي يملك القرار في قبول المشروع أو رفضه، وأن واجبه يتمثل في تقديم النصح والإرشاد لهم.[17]

المطلب الثاني: الموقف الشعبي

عاش الشعب الأردني في إمارة شرق الأردن طيلة شهور الثورة والإضراب في جو الثورة الفلسطينية، كما عبر أبناء الأردن عن مشاعرهم ووقوفهم إلى جانب إخوانهم الفلسطينيين على الصعد كافة، فلما اندلعت الثورة، وأعلن الفلسطينيون عن الإضراب في 20 نيسان (ابريل) 1936م، تكررت التظاهرات في معظم أنحاء الإمارة وكان للأردنيين مشاركة فعلية، وذلك بالتحاق العديد منهم في صفوف الثورة واشتراكهم في المعارك والمواجهات التي كانت تجري في فلسطين.[18]

لعبت الجمعيات واللجان والنوادي دوراً بارزاً في تقديم مختلف أشكال الدعم لأهل فلسطين، فقد تشكلت جمعية من سيدات عمَّان برئاسة الأميرة مصباح بنت ناصر بن علي والدة الأمير طلال، ولجنة ضمت مجموعة من الشخصيات برئاسة الأمير طلال، وجمعية الحرية الحمراء وكان مؤسسها هاجم التل، وكان هدف هذه الجمعيات هو تقديم العون المادي المتمثل بإرسال المبالغ المالية إلى أهالي فلسطين، والدعم المعنوي المتمثل في إرسال رسائل تأييد للَّجنة العربية العليا من أجل الصمود على مواقفهم. أما الدعم المادي فقد شارك فيه معظم أبناء الشعب الأردني بكافة فئاته، ومن بداية الثورة حتى نهايتها، فمن أجل هذا الغرض قامت الجمعيات واللجان والشخصيات والطلبة وشيوخ العشائر والتجار والنساء بجمع هذه الأموال وإرسالها إلى أهل فلسطين، وخير مثال على ذلك، ما قامت به لجنة مشروع القرش الخيري الذي أخذ زمام مبادرتها مجموعة من أبناء الشعب من كافة المدن والقرى من أجل جمع التبرعات المادية لإغاثة المنكوبين في فلسطين.[19]

وجدت المعارضة الفلسطينية لمشروع التقسيم أصداء لها في شرق الأردن حيث اجتاحت المدن الأردنية تظاهرات عديدة، وعبرت معظم الجهات عن استنكارها لهذا المشروع، وأبرقت إلى اللجنة العربية العليا، والمندوب السامي بذلك، ففي عمان أضربت جميع المحلات التجارية والمقاهي إضرابا شاملاً احتجاجا على مشروع التقسيم، وأرسل عدد كبير من زعماء الأردن وتجارها وأعيانها برقيات استنكار من ناحية لقرار التقسيم وتأييد من ناحية أخرى للّجنة العربية العليا، كما أذاعت لجنة الدفاع عن فلسطين في عمان بياناً استنكرت فيه أساليب الاستعمار وقرار التقسيم، وألحقت البيان بميثاق نص على وجوب مكافحة الصهيونية واعتبار كل شخص أو هيئة أو دولة أو حكومة تقبل بالتقسيم أو تحبذه عدواً للأمة العربية، وقد شملت التظاهرات إلى جانب عمَّان مدن إربد والسلط، حيث سارت المظاهرات في معظم شوارع المدن الأردنية، وعقدت اجتماعات عديدة في الأماكن العامة والمقاهي والنوادي ومجالس الزعماء الوطنيين والوجهاء ورؤساء العشائر استنكرت خلالها السياسة البريطانية ومشروعها بتقسيم فلسطين ورفعت إلى اللجنة العربية العليا برقيات أعلنت فيها رفضها للمشروع، وقدمت عرائض عديدة للأمير تلتمس فيها منه التدخل لإحباط المشروع، كما أبرقوا للمندوب السامي مطالبين إبلاغ الحكومة البريطانية بضرورة العدول عنه. [20]

ويرى الباحث أن المتتبع للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، يلاحظ أن هناك تأثيرات متبادلة بين كلا الجانبين، ففي بعض الأحيان تكون هذه التأثيرات إيجابية، وقد تكون سلبية أحياناً أخرى، كما كان للعامل الجغرافي دوراً مؤثراً من خلال تحاذي حدود الأردن مع حدود فلسطين التاريخية، بالإضافة لوجود الروابط القبلية والأسرية فيما بين الشعبين الأردني والفلسطيني.

المبحث الثالث: الموقف السوري من مشروع إقامة دولة صهيونية في فلسطين

المطلب الأول: الموقف الرسمي:

شكلت فلسطين على الدوام جزءاً لا يتجزأ من منطقة أشمل تُعرف ببلاد الشام، كانت دمشق مركزها السياسي الرئيس لفترات طويلة، وقد عرفت فلسطين في العهد العثماني باسم "برّ الشام"، حيث كانت نواحيها الجنوبية ضمن متصرفية القدس، في حين كان شمالها مشمولاً بولاية بيروت، وتبعت المنطقة الواسعة شرق نهر الأردن لولاية الشام، ونظراً لهذا الارتباط الجغرافي والتاريخي الوثيق، فقد تبنت دمشق ومنذ تأليف أول حكومة فيها مهمة

إنقاذ فلسطين من وعد بلفور ونتائجه، والتي أدرك أهالي سوريا منذ البداية أنها لا تقتصر على فلسطين كمنطقة جغرافية، بل تتعداها لتشمل الأقطار العربية المجاورة وفي مقدمتها الأقطار التي احتواها مفهوم الشّام تاريخياً.[21]

لم تقف الظروف الاستثنائية التي عاشتها سوريا خلال فترة الانتداب الفرنسي دون انخراط القوى السورية الرسمية والحزبية والشعبية في القضية الفلسطينية وذلك لخطورة تداعياتها على العالم العربي بشكل عام وعلى سوريا التي تَعتبر فلسطين أحد أجزائها الرئيسة بشكل خاص. [22]

زار وفد فلسطيني برئاسة الحاج أمين الحسيني سوريا قُبيل صدور قرار التقسيم، وذلك بغرض الحصول على مساندة ودعم الكتلة الوطنية السورية كغيرها من الدول العربية، ولاسيما للوقوف إلى جانب اللجنة العربية العليا في رفض التقسيم الذي أخذت الشائعات تتحدث عنه، وأن التوصيات بشأنه أصبحت على الأبواب، ولكن وفد اللجنة واجه موقفاً خلاف ما كان يتوقعه، إذ نصح بعض قادة الكتلة الوطنية المفتي بقبول مشروع التقسيم باعتباره خطوه أولية تتبعها خطوات ويعود هذا الموقف إلى أن السوريين كانوا في ذلك الوقت ليسوا أفضل حالاً، فكانوا لا يزالون تحت الاحتلال الفرنسي ويحاولون الحصول على المصادقة على اتفاقيتهم مع فرنسا ولم يكونوا يرغبون بفتح جبهة أخرى مع البريطانيين.

إلا أن هذا الموقف للحكومة السورية قد تغير بعد صدور مشروع التقسيم ورفضه من قبل اللجنة العربية العليا والدول العربية حيث عبرت الحكومة السورية عن رفضها للتقسيم من خلال تصريح أدلى به رئيس الوزراء جميل مردم بك قال فيه "إن موقف سوريا لا يختلف عن بقية البلدان العربية، وأنها لا ترضى بالتقسيم ولا بإخراج أي جزء منها مهما كان صغيراً من حظيرة العروبة، وأنها لن تتوانى عن القيام بما يجب فعله للحيلولة دون تنفيذ مشروع التقسيم"، كما أعلن إضراباً عاماً في المدن السورية كافة، تعبيراً عن التضامن مع الشعب الفلسطيني، وفي الوقت نفسه قدمت الحكومة السورية إلى المفوض السامي الفرنسي في سوريا ولبنان احتجاجاً رسمياً على التقسيم.[23]

المطلب الثاني: الموقف الشعبي

عبر الشعب السوري عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الفلسطينية فأضربت عدة مدن سورية في 24 و 25 نيسان، بالإضافة إلى إقامة العديد

من التظاهرات المناصرة لفلسطين، وقد اشترك أبناء الشعب السوري جميعهم وفي المناطق كافة بهذا التأييد، حيث شارك فيه التجار والمحامون والأطباء والفلاحون والسيدات والطلبة، ووصل بالطلبة أنهم أضربوا عن تلقي دروسهم لأيام عدة وكانوا يعربون عن استعدادهم للسفر إلى فلسطين لمساعدة إخوانهم هناك، وكانوا يتقدمون بطلبات من السلطات الفرنسية للحصول على تأشيرات سفر، ولكنها كانت تُرفض، كما شن أبناء الشعب السوري حملة عنيفة ضد التجار الذين كانوا يقومون بالتجارة مع اليهود في فلسطين، كما قاموا بجمع التبرعات للمنكوبين على مدى أيام الثورة، وإقامة الحفلات، ورصد ريعها لإعانة المنكوبين.[24]

كانت المظاهرات السورية وجهاً آخر للتعبير عن التعاضد السوري مع فلسطين وشعبها، خاصة عن طريق الجمعيات الطلابية والمهنية والنسائية في سوريا وتشكلت على الفور جمعية الدفاع عن فلسطين تحت إدارة رئيس تحرير جريدة "ألف باء" يوسف العسلي، ولكن إدارتها تغيّرت في ربيع عام 1937م، وأصبح نبيه العظمة رئيساً لها، ونشطت الجمعيات آنفة الذكر في جمع التبرعات للشعب الفلسطيني، حيث بلغ مجموع أول حوالة مالية محولة للثوار في الشهر الأول من الثورة 4500 باوند سوري، وشاركت النساء بسخاء في التبرع بممتلكاتهن من المجوهرات لهذه الثورة، كما شهدت الحدود حركة تهريب واسعة للأسلحة.[25]

أما الصحافة السورية فقد كانت تتناول وتتابع ما يجري على الساحة الفلسطينية من أحداث وتحركات سياسية لحل القضية الفلسطينية ومن هذه الصحف صحيفة ألف باء، وصحيفة القبس وغيرها، وأما على مستوى الجمعيات فكانت جمعية الهداية الإسلامية في دمشق من أبرزها.[26]

وبعد يوم واحد من الكشف عن تقرير التقسيم، تبنّت لجنة الدفاع عن فلسطين ومقرها دمشق الدعوة إلى اجتماع في المصيف السوري في بلودان لرفض مشروع التقسيم وممارسة الضغط على الحكومة البريطانية للتخلّي عنه، وقد حضر ذلك المؤتمر الذي عقد في 8 أيلول (سبتمبر) 1937م، ما يقارب 400 شخصية عربية من كل من سوريا ولبنان والعراق وفلسطين والأردن ومصر والسعودية[27] ثم قاموا بالتوصل إلى المقررات التالية:

- أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ولا يمكنه الانفصال عنه.
- رفض فكرة التقسيم التي ستفضي إلى إنشاء دولة يهودية.

- الإصرار على طلب إلغاء الانتداب ووعد بلفور وعقد معاهدة مع بريطانيا تضمن للشعب الفلسطيني استقلاله وسيادته ضمن حكومة دستورية فيها للأقليات ما للأكثرية من الحقوق وفقاً للمبادئ الدستورية العامة.[28]

أذاعت اللجنة العربية العليا بياناً في 15 تشرين الأول (أكتوبر) 1938م، عبرت فيه عن ارتياحها إلى عدول الحكومة البريطانية عن سياسة التقسيم واتجاهها لأسلوب المفاوضة واقتناعها بأن قضية فلسطين يجب أن تُحل سياسياً لا حربياً، وإلى إشراك البلدان العربية في مباحثات لندن المعلنة، ولكنها احتجت على عدم إشراك سوريا في المؤتمر، وانتقدت في البيان أيضاً فقرات التقرير موضحة أن التفاهم بين العرب واليهود لا يمكن أن يتم ما دام اليهود متمسكين بفكرة الوطن القومي اليهودي، وأعربت عن تخوفها من مسألة عدم تحديد الأسس التي سيتم التفاوض استناداً عليها في لندن، ثم رفضها للتفاوض المباشر مع اليهود، كما حمَّلت بريطانيا مسؤولية الاضطرابات التي تحدث في فلسطين باعتبار أنها كانت تصم أذنيها عن سماع أنين شعب فلسطين وصرخاته، وفي نهاية البيان رحبت بالسلام الدائم بين العرب واليهود على أساس الميثاق القومي العربي الذي تم الاتفاق عليه في بلودان.[29]

الخاتمة:

من خلال ما تقدم يرى الباحث أن هناك مجموعة عوامل تضافرت فجعلت العلاقة بين مصر وفلسطين قوية جداً؛ فقد امتزجت العوامل الدينية، والتاريخية، والجغرافية، والديمغرافية، والحضارية، والرأي العام، والأمن القومي في تشكيل هذه العلاقة. ومنذ مطلع القرن العشرين كان المشروع الصهيوني في صلب مشهد هذه العلاقة، ولعبت القضية الفلسطينية منذ نشوئها دوراً أساسياً في تطوير وتعميق الحس العربي لدى المصريين، كما أنّ نشوء نظام الدولة الأمة "ونشوء "الأقطار" العربية كان عاملاً أساسياً في تكوين شكل العلاقة بين مصر وفلسطيني كقضية.

والمتتبع للسياسة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، يلاحظ أن هناك تأثيرات متبادلة بين كلا الجانبين. بعض الأحيان تكون هذه التأثيرات إيجابية، وقد تكون سلبية أحيانا أخرى، كما لعب العامل الجغرافي دورا مؤثرا من خلال وقوع حدود الأردن مع حدود فلسطين التاريخية وتربط الشعبين الأردني والفلسطيني روابط قبلية وأسرية.

ورفضت سوريا مشروع إقامة كيان صهيوني على أرض فلسطين، فضلاً عن رفضها لكافة مشاريع التقسيم المتعلقة بفلسطين، حيث شكلت لجنة للدفاع عن فلسطين مقرها دمشق، ودعت إلى عقد المؤتمرات المنددة بإقامة الكيان الصهيوني ومشاريع التقسيم، وعبر الشعب السوري عن تضامنه مع الشعب الفلسطيني منذ الأيام الأولى لاندلاع الثورة الفلسطينية فأضربت عدة مدن سورية في 24 و 25 نيسان، بالإضافة إلى إقامة العديد من التظاهرات المناصرة لفلسطين، وقد اشترك أبناء الشعب السوري جميعهم وفي المناطق كافة بهذا التأييد، حيث شارك فيه التجار والمحامون والأطباء والفلاحون والسيدات والطلبة، ووصل بالطلبة أنهم أضربوا عن تلقي دروسهم لأيام عدة وكانوا يعربون عن استعدادهم للسفر إلى فلسطين لمساعدة إخوانهم هناك.

الهوامش:

(1) عواطف عبدالرحمن، مصر وفلسطين، مجلة شؤون فلسطينية, ع 119، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية 1981، ص 200.

(2) إبراهيم محمد سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي (1917 - 2013)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية 2015، ص 19.

(3) حسن نافعه، مصر والصراع العربي-الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984، ص 15.

(4) حسن نافعه، مصر والصراع العربي – الإسرائيلي، ص 15- 17.

(5) ثابت غازي بدر العمري، الدول العربية والثورة الفلسطينية 1936-1939، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك 1998، ص 144.

(6) عواطف عبد الرحمن، مصر وفلسطين، 201

(7) شوقي عطا الله الجمل، الموقف المصري السعودي من قضية فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ندوة في العلاقات المصرية السعودية في النصف الأول من القرن العشرين، مج2، جامعة الزقازيق، رابطة الجامعات الإسلامية 1987، ص 256.

(8) إبراهيم محمد سيف، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية، ص 21.

(9) عواطف عبدالرحمن، مصر وفلسطين، ص 200.

(10) عواطف عبدالرحمن، مصر وفلسطين، ص 202.

(11) بدر العمري، الدول العربية والثورة الفلسطينية، ص 146.

(12) خالـدة إبـراهيم خليـل الحبيطـي، دور الأردن في التسـوية العربيـة الإسـرائيلية، مجلـة دراسـات إقليمية، مج 6, ع 15، جامعة الموصل - مركز الدراسات الإقليمية 2009، ص 317.

(13) ميادة سعيد على، الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 - 1939، 111

(14) بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 105.

(15)Philip Mattar, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement, Columbia University Press, 1988, 79.

(16) بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 24.

(17) بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 106.

(18) محمد عبد القادر خريسات الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية - دراسة في الموقف الشعبي الأردني، الجامعة الأردنية، عمان 1992، ص 183.

(19)بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 27.

(20) بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 110.

(21) رولا أحمد يوسف الحاج قاسم، موقف الجمهورية العربية السورية من القضية الفلسطينية 1941-1951 (دراسة تاريخية سياسية)، الجامعة الأردنية، عمان 2002، ص 7.

(22) رولا أحمد، موقف الجمهورية العربية السورية من القضية الفلسطينية، ص 23.

(23) بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 150.

(24) بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 74.

(25) Philip Shukry Khoury, Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945, Series: Princeton Legacy Library, Princeton University Press, 1987. 543.

(26) بدر العمري، الدول العربية والقضية الفلسطينية، ص 75.

(27) رولا أحمد، موقف الجمهورية العربية السورية من القضية الفلسطينية، ص 31.

(28) شوقى عطا الله الجمل، الموقف المصري السعودي من قضية فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ص 255.

(29) بدر العمري، الدول العربـية والقضية الفلسطينية، ص 175.

المصادر والمراجع

- الجمل، شوقي عطا الله، الموقف المصري السعودي من قضية فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين، ندوة في العلاقات المصرية السعودية في النصف الأول من القرن العشرين، مج2، جامعة الزقازيق، رابطة الجامعات الإسلامية 1987

- الحاج قاسم، رولا أحمد يوسف، موقف الجمهورية العربية السورية من القضية الفلسطينية 1941-1951 (دراسة تاريخية سياسية)، الجامعة الأردنية، عمان 2002
- الحبيطي، خالدة إبراهيم خليل، دور الأردن في التسوية العربية الإسرائيلية، مجلة دراسات إقليمية، مج 6, ع 15، جامعة الموصل - مركز الدراسات الإقليمية 2009
- خريسات، محمد عبد القادر، الأردنيون والقضايا الوطنية والقومية - دراسة في الموقف الشعبي الأردني، الجامعة الأردنية، عمان 1992
- عبد الرحمن، عواطف، مصر وفلسطين، مجلة شؤون فلسطينية، ع 119، مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية 1981
- على، ميادة سعيد، الثورة الفلسطينية الكبرى 1936 – 1939
- العمري، ثابت غازي بدر، الدول العربية والثورة الفلسطينية 1936-1939، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة اليرموك 1998
- محمد سيف، إبراهيم، سياسة مصر الخارجية والقضية الفلسطينية من الحكم الملكي إلى الربيع العربي (1917 - 2013)، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية 2015
- نافعة، حسن، مصر والصراع العربي-الإسرائيلي من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1984
- Mattar, Philip, The Mufti of Jerusalem: Al-Hajj Amin Al-Husayni and the Palestinian National Movement, Columbia University Press, 1988
- Shukry Khoury, Philip, Syria and the French Mandate: The Politics of Arab Nationalism, 1920-1945, Series: Princeton Legacy Library, Princeton University Press, 1987

The position of the bordering Arab countries about the Zionist project 1936-1948 AD

Nezar M.Rabi Altawel
Graduate Institute-
Mardin Artaklu University-Türkiye

Keywords: Arab, the Palestinian revolution, The Zionist, Egypt, Syria, Jordan.

Summary:

This study addresses an important issue in modern political history by shedding light on a delicate moment of time for a society whose hearts are yearning and aching. Why not? Every Arab and Muslim person has a concern in the situation of Arab Palestine. The goal of the study is to shed light on the official and popular positions taken by the Arab nations on the Palestinian issue in general and the uprisings and protests that the Palestinian people have carried out against the Zionist entity in particular. I broke the study up into numerous chapters to accomplish this, each of it focused on the official and popular positions of the Arab nations of Egypt, Syria, and the Kingdom of Jordan. The study concluded that these countries had acknowledged the illegitimacy of the setting up of the Zionist entity and supported the Palestinians' right to protection. This is for several considerations, including religious considerations, as they are part of the Islamic nation and consider the land of Palestine as part of the Islamic land, taking into account the Arab national security aspect and harmful to their economic interests.